

تقرر

مادة (١) : تستثنى القوارب واليخوت السياحية المملوكة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية من أحكام القرار الوزاري رقم ٨٧/٢٤/٢ المشار إليه .

مادة (٢) : على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

سالم بن عبدالله الغزالي

وزير المواصلات

صدر في : ٢٦ من رمضان ١٤٢٠هـ

الموافق : ٣ من يناير ٢٠٠٠م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٦٤)
الصادرة في ١/٢/٢٠٠٠م

وزارة النقل والإسكان

قرار وزاري

رقم ٢٠٠٠/٥

بتعديل القرار الوزاري رقم ٩٩/١٥

استناداً إلى القرار الوزاري رقم ٩٩/١٥ بتحديد أسعار تملك وقيم تأجير ورسوم تسجيل
الأراضي الحكومية .

وإلى كتاب وزارة المالية رقم م وم - ت/٢٣٤٩/م.ت.د/٣/٦/١٣٣٥ المؤرخ في ١٦/٨/١٤٢٠هـ

الموافق ٢٧/١١/١٩٩٩م .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يستبدل بنص البند (٧) من المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ٩٩/١٥ المشار إليه

النص الآتي :

« انتقال الموثق خارج أمانة السجل العقاري أو فروعها بالولايات للتصديق على

التوقيعات والمحركات المطلوب تسجيلها ، ويتعدد الرسم بتعدد المحركات ولو اتحد

أصحاب الشأن (٣٠) ر.ع ، ويخفض الرسم إلى (١٠) ر.ع إذا كان المطلوب التصديق على توقيعه بالحرر معوقاً أو عاجزاً لسن أو مرض .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

مالك بن سليمان المعمرى

وزير النقل والإسكان

صدر فى : ٧ من ذى القعدة ١٤٢٠هـ

الموافق : ١٣ من فبراير ٢٠٠٠م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٦٦٦)
الصادرة فى ٢٠٠٠/٣/١م

قرار وزارى

رقم ٢٠٠٠/١١

بتحديد ثمن بيع إستمارة تغيير إستخدامات

الأراضى الزراعية

استناداً إلى قانون الأراضى الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٨٠/٥ وتعديلاته .

وإلى القانون المالى الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٩٨/٤٧ وتعديلاته .

وإلى القرار الوزارى رقم ٩٩/٥٢ باصدار لائحة الرقابة على الإيرادات والنفقات الحكومية .

وإلى القرار الوزارى رقم ٩٩/١٤ بتحديد ثمن بيع إستمارة تغيير إستخدامات الأراضى الزراعية .

وإلى موافقة وزارة المالية بكتابها رقم م وم - ت/٩٥٤/م . ت . د . ٥٠٨/٣/٦

بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٥ م .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يحدد ثمن بيع إستمارة تغيير إستخدامات الأراضى الزراعية بمبلغ ريالين عمانيين .

مادة (٢) : تسرى أحكام لائحة الرقابة على الإيرادات والنفقات الحكومية المشار إليها على

تحصيل وتوريد قيمة المبيعات .

مادة (٣) : يلغى القرار الوزاري رقم ٩٩/١٤ المشار إليه .

مادة (٤) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

مالك بن سليمان المعمري

وزير النقل والإسكان

صدر في : ١٦ من ذي الحجة ١٤٢٠هـ

الموافق : ٢٢ من مارس ٢٠٠٠م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٦٨)
الصادرة في ١/٤/٢٠٠٠م

قرار وزاري

رقم ٢٠٠٠/١٤

بتعديل القرار الوزاري رقم ٩٩/١٥

استناداً إلى القرار الوزاري رقم ٩٩/١٥ بتحديد أسعار تملك وقيم تأجير ورسوم تسجيل الأراضي الحكومية ،

وإلى قرار مجلس الوزراء الموقر بجلسته رقم ٢٠٠٠/٩ بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٠م المصدق عليه في جلسته رقم ٢٠٠٠/١٠ بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٠م ،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يستبدل بنص الفقرة (ب) من المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٩٩/١٥ المشار إليه النص الآتي :

ب - الأراضي التجارية والتجارية السكنية والصناعية :

- محافظة مسقط (عدا ولاية قريات) وصلالة (٤ر٥٠٠) ريال عماني (أربعة ريالات وخمسمائة بيسة) للمتر المربع .

- جميع المناطق والولايات بما فيها ولاية قريات (١ر٥٠٠) ريال عماني (ريال وخمسمائة بيسة) للمتر المربع .